



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Federal Department of Foreign Affairs FDFA



Auswärtiges Amt

17—19 تشرين الأول 2017 | بيروت، لبنان

تقرير حول اجتماع تقديم العوون الحساس تجاه النزاع في سوريا

يشير مصطلح حساسية النزاع إلى قدرة المنظمة على فهم السياق الذي تعمل ضمنه، تحليل العلاقة بين سياق النزاع الحاصل ومدى تدخله في عملها، العمل بموجب هذا التحليل وتنظيم العوون الذي تقدمه للحد من الآثار الضارة والاستفادة قدر الإمكان من الفرص المتاحة لتعزيز السلام.

يُنْفَذ المشروع من قِبَل



giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

فهرس المحتويات

ملخص تنفيذي	4
التحديات الرئيسية المتعلقة بأسلوب العمل المحددة من قبل المشاركين	4
المعضلات الاستراتيجية الرئيسية المحددة من قبل المشاركين	5
توصيات رئيسية	5
التحديات الراهنة المتعلقة بحساسية النزاع في سوريا	6
تقديم المساعدات	6
بناء الشراكات	8
اقتصاد الحرب	9
خلق بيئة مؤهلة حساسة تجاه النزاع	10
توصيات رئيسية	11
الخطوات القادمة	12
الملحقات	13
الملحق 1 لمحة عن حساسية النزاع	15
عندما يمكن لتقديم العون أن يلحق الضرر	16
المراجع	17
الملحق 2 موجز النقاشات - المنظمات السورية الغير حكومية، الجهات المنفذة الدولية والمانحين الدوليين	18
الاجتماع من المنظمات السورية الغير حكومية	18
الاجتماع مع المنفذين الدوليين	19
الاجتماع مع المانحين الدوليين	20

المعضلات الاستراتيجية الرئيسية المحددة من قبل المشاركين

توصيات رئيسية

ما هي التدخلات الملائمة؟ أين ومتى يمكن التدخل؟ هناك عدد من الصعوبات المتعلقة بتقييم التدخلات الملائمة وخاصة فيما يتعلق بكيفية ترتيب ودمج النشاطات الإغاثية وغير الإغاثية. بالإضافة إلى ذلك، هناك المخاوف المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للعمل المدني واحتمالية أن يتحول إلى دعم سياسي.

الشرعية

يواجه جميع المشاركين صعوبة في اختيار الشركاء المحليين وفهم من هو الطرف الذي سيكسب الشرعية من خلال تعامله معهم، وفيما إذا كان هذا من شأنه في النهاية أن يمكّن من بيدهم الإبقاء على التقسيم والنزاع أو يقوض جهود من يسعون إلى العمل عبر تلك التقسيمات وإحلال السلام.

النفوذ

هل بإمكان الدعم الغير إغاثي أن يمتلك نفوذاً سياسياً؟ على سبيل المثال، هل الالتزام بإعادة الإعمار وحياسة حجم مهم من جهود الدعم في هذا المجال من شأنه خلق مساحة نفوذ بطريقة تخفف من حدة النزاع؟

الرؤى قصيرة الأمد مقابل الرؤى طويلة الأمد

هل تفوق المكاسب القصيرة الأمد المرتبطة بإنقاذ الأرواح العواقب السلبية لتقديم العون والمؤثرة سلباً في حساسية النزاع على المدى الطويل؟ (دعم اقتصادات الحرب المحلية على سبيل المثال)؟

استغلال وسوء استخدام الدعم الخارجي

وهذا يتضمن استخدام تمويل الدعم لمكاسب مالية لمؤسسات الدولة أو المنظمات، الشركات المرتبطة مباشرة بها،

مع إدراكهم بنقص الخبرات الداخلية في مجال حساسية النزاع، كان للمشاركين ردود حازمة بخصوص الحاجة لمجال عمل آمن ومشارك للتفكير بتلك التحديات والمعضلات المرتبطة بحساسية النزاع، وللاستفادة من المهارات والموارد الموجودة ضمن وسط المشاركين في هذه الفعالية. وتستجيب التوصيات المعروضة أدناه لتلك الطلبات:

يركز هذا التقرير على ثلاثة محاور رئيسية للتحليل:

1 [] التحديات الراهنة المتعلقة بحساسية النزاع في سوريا

والذي يقدم لمحة عن بعض التحديات المعينة المتعلقة بحساسية النزاع التي تواجهها الأطراف الثلاثة المستهدفة

2 [] توصيات رئيسية

تحديد الالتزامات الممكنة في هذا الصدد وتقديم التوجيه الضروري لتضمين المقاربات المشتركة الحساسة تجاه النزاع.

3 [] توصيات رئيسية

والتي من شأنها البدء بالخطوة التالية للمضي قدماً في تقديم العون الحساس تجاه النزاع على المستوى السياسي، الاستراتيجي والإجرائي.

بالإضافة إلى ذلك، يقدم الملحق 1 لمحة عن مفهوم حساسية النزاع، ويقدم الملحق 2 موجز عن النقاشات المحددة التي جرت ضمن مجموعات المشاركين الثلاثة. ■

ملخص تنفيذي

قامت مبادرة التغيير السلمي PCI، بالشراكة مع مبادرة دعم عملية السلام في سوريا (SPPSI) والإدارة الفيدرالية السويسرية للشؤون الخارجية، بتصميم وتيسير ثلاثة اجتماعات تمهيدية خصص لكل منها يوم واحد لاستعراض مقاربات العمل الحساس تجاه النزاع والذي يتم اتباعه حالياً في سوريا. يلخص هذا الموجز الاستنتاجات الرئيسية لتلك الاجتماعات ويبحث بعض التحديات الهامة التي تم تحديدها من قبل المشاركين.

التحديات الرئيسية المتعلقة بأسلوب العمل المحددة من قبل المشاركين

[2]

أمثلة عن الضرر الذي تلحقه برامج تقديم العون في سوريا

خلق وتعزيز التوترات بين المجموعات العاملة ضمن المجتمع الواحد، براغماتية المجتمع المدني في سوريا وزعزعة أثره، تغذية اقتصادات الحرب بشكل عام والمحلية منها والتغير في أولويات الممولين كل هذا من شأنه أن يساهم في غلق فضاء العمل المدني.

[1]

اتباع مقاربات حساسة تجاه النزاع

تعاني العديد من المنظمات من ضعف القدرة على تضمين و"تعميم" مبدأ حساسية النزاع أثناء تخطيط وتنفيذ برامجها. وتتفاقم هذه المشكلة مع الأساليب البرمجية المطبقة عن بعد وعدم التنسيق بين مراكز تلك البرامج، وفي نفس الوقت وعلى صعيد أساسي، لا يوجد هناك تحليل كاف على مستوى المجتمع المحلي لتقصي اعتبارات حساسية النزاع

عقدت الاجتماعات حول حساسية النزاع في بيروت في الفترة بين ١٩-١٧ تشرين الأول ٢٠١٧. ضمت مجموعة المشاركين منظمات غير حكومية سورية، جهات منفذة دولية ومانيين وجهات حكومية مشاركة في تقديم العون لسوريا. تمت دعوة المشاركين ضمن تلك الاجتماعات التمهيدية للبحث في تحديات معينة ومشاركة متعلقة بحساسية النزاع في بيئة عملهم المعقدة.

شملت كل من الاجتماعات مجموعة مختلفة من الأطراف:

الاجتماع ١: أطراف المجتمع المدني السوري (من داخل سوريا وإقليمياً)

الاجتماع 2: جهات منفذة دولية تقوم بتقديم العون الإغاثي وغير الإغاثي

الاجتماع 3: ممثلون عن أوساط الجهات المانحة

”كمنظمات محلية، غالباً ما نناضل من أجل البقاء صادقين مع قيمنا ومبادئنا في مواجهة معضلة الاستجابة للاحتياجات ذات الأولوية لمجتمعاتنا خلال العمل مع المنظمات الدولية والتي غالباً ما يكون لديها أولويات مسبقة غير مرتكزة على الدلائل الميدانية. ولكن مع هذا نحن أيضاً بحاجة للتمويل للمحافظة على مكاتبنا ودفن رواتب فريقنا. وهي مشكلة حقيقية تتنامى باستمرار بالنسبة لنا“

فكرة رئيسية لأحد المشاركين من وفد منظمات المجتمع المدني

التحليل الحساس تجاه النزاع

تعزز هذه التحديات، من منظور حساس تجاه النزاع، من احتمالية أن تسبب عملية تقديم الدعم والمساعدة بتغذية ونفاقم المظالم بين فئات المجتمع بشكل مباشر. ومن شأن تنمية المزيد من قنوات التواصل المباشرة والمتينة بخصوص معايير توزيع الدعم وكميات المعونة الموجودة أن يكون استجابة مبدئية ومهمة لتلك المشكلة.

وبالإضافة إلى احتمال التعامل مع الحوافز الاقتصادية التي من شأنها الإبقاء على النزاع (والمشروحة بشكل مفصل أكثر في الأسفل)، كان أحد المخاوف الرئيسية للمشاركين أنه حين يتوقف الدعم، سيكون من الصعب جداً، وغالباً من المستحيل، على تلك الأشغال أن تنطلق من جديد في عملها، مخلفة بذلك مجتمعاً أكثر فقراً من ناحية الخدمات وفرص العمل، والذي بدوره سيكون أقل قدرة أيضاً على إدارة أثر النزاع. أوصت المنظمات السورية الغير حكومية بأن تعمل المنظمات الغوث الدولية معهم لإيجاد طرق لجعل مصادر المساعدات محلية.

التحديات الراهنة المتعلقة بحساسية النزاع في سوريا

تقديم المساعدات

توزيع المساعدات يضر بالأسواق المحلية

قدمت أمثلة من صيديات ومعامل محلية قد توقفت عملها عندما تم توزيع الأدوية والبضائع مثل البطانيات (التي تم جلبها من مصادر أخرى) بالمجان من قبل وكالات الغوث الدولية. ويبدو واضحاً بأن هذه الطريقة في جلب البضائع الموزعة تضعف من المصادر التي يقوم عليها تماسك المجتمع المحلي من خلال إلحاق الضرر بالسوق المحلية.

قدم المشاركون، وتحديدًا المنظمات السورية الغير حكومية، عدداً من التجارب التي تم النظر إلى الدعم فيها على أنه يقوم وبشكل غير متعمد بالتشويش على العلاقات المحلية ضمن المجتمعات وبين بعضها البعض، وأيضاً مع أصحاب المصلحة المحليين بما فيهم المنظمات الغير حكومية. تمحورت هذه النقاط حول عدة عناوين واضحة:

توزيع المساعدات يتسبب بنزاعات محلية

من المخاوف المحددة التي تم الحديث عنها هنا كان توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية والذي يبدو أحياناً أنه يؤدي إلى نزاع مباشر، قد يصل في أحيان أخرى إلى مستوى العنف الجسدي ضمن المجتمعات المحلية وفيما بينها بسبب الاعتقاد أن بعضها يتلقى دعم أكثر أو يتم دعمه بشكل حصري. وقد فاقم ضعف التنسيق والتواصل من قبل المجتمع الدولي من هذه المشكلة من خلال جعل أصحاب المصالح المحليين بموضع شك من معايير اختيار المستفيدين، معززاً بذلك هذا التصور بأن المجتمع الدولي لديه "أجندته الخاصة" في دعم بعض المجتمعات والمجموعات دون غيرها.

الاعتقاد بأن توزيع المساعدات عملية مسيئة

أبدى بعض المشاركين من الأطراف الدولية مخاوف من أنهم أصبحوا مرتبطين بشدة إما بالمعارضة أو بالنظام استناداً إلى: (أ) موقع مراكز عملهم ونقاط الوصول إلى المستفيدين، (ب) مجموعات المستفيدين الذين بإمكانهم الوصول إليهم. ويعمل هذا الشعور بتحييز المجتمعات التي تتم رؤيتها على أنها تدعم طرفاً دون الآخر على تقويض الجهود الرامية إلى دمج هؤلاء المستفيدين وتقديم الدعم حسب الحاجة. وتتفاقم هذه الحالة بشكل أكبر مع عوائق الوصول إلى المناطق والتي تسببها السلطات، المجموعات المسلحة أو النزاع المحتدم.

سلط المانحون الضوء أيضاً على المخاطر المرتبطة بتقديم العون الدولي في المناطق المسيطر عليها من قبل الحكومة السورية. الدعم في هذه المناطق مقتصر على نشاطات وأطراف مرتبطة بأولويات الحكومة وتدعيم أجندتها بشكل أكبر. فالخطر المتنامي والمتمثل في أن العون الدولي يعمل على دعم وإضفاء الشرعية على تلك الحكومة هو فعلي وهو أحد المخاطر المباشرة المتعلقة بحساسية النزاع

تحليل حساسية النزاع

من منظور حساس تجاه النزاع، غالباً ما يخلق التغيير في أولويات المانح ظروفًا تصارع خلالها جهات العمل المدني لتبني مقاربات عمل طويلة الأمد في برامجهم، وهذا من شأنه في النهاية أن يخلق اضطراباً في علاقاتهم على الأرض وبخاصة عندما ينتهي التمويل والموارد المتاحة. علاوة على ذلك، فإن تطبيق نهج عمل غير متنسق مع المجتمع المدني يحد من التطور على المستوى الأفقي والعمودي لهذه الجهات المهمة للغاية كموارد لحل النزاع وبناء السلام عبر سوريا.

أيضاً من الممكن أن يكون هذا الدعم معززاً للانقسامات ضمن المجتمع المدني السوري من خلال خلق ظروف تغذي التنافس المحتدم والخصومات.

اقترح المشاركون بأن مزيداً من الوضوح بخصوص العمليات والمعايير المطبقة في اختيار الشركاء بالإضافة إلى الشفافية، المناقشات الشاملة وعمليات صناعة القرار يمكن أن يكون له دور في التعامل مع هذه المشاكل.

ترسيخ الانقسامات بين أطراف المجتمع المدني السوري

عبر المشاركون عن قلقهم من أن عدم الوضوح فيما يخص معايير انتقاء المجتمع الدولي لمنظمات سورية غير حكومية يعينها كشركاء، بالإضافة إلى الاعتقاد بعدم وجود شفافية فيما يخص مخصصات التمويل بشكل عام يساهم بخلق جو من الخصومات المتنامية بين منظمات المجتمع المدني السورية. أحد المناقشات الصريحة للغاية بين المشاركين من المنظمات السورية الغير حكومية سلطت الضوء على هذا الجو التنافسي الضمني والذي يستفصل على سبيل المثال مع نزوع المنظمات الدولية إلى "تشجيع" مستوى أعلى من التنسيق والتعاون بين المنظمات السورية من خلال تأسيس شبكات وتحالفات غير مستدامة ولا يمكنها الاستمرار. وبسبب إلحاح المجتمع الدولي لغرض تلك التحالفات فإن الوقت والفرص المتاحة المطلوبين كي تتشكل بشكل طبيعي غير متوفرين حالياً. وأفيد بأنه ضمن سياق العمل هذا لا توجد هناك مساحة كافية للتعبير عن الاختلافات العميقة ومعالجتها.

من المخاوف الأخرى لمنظمات المجتمع المدني كان التحدي القائم بالمحافظة على قيم ومبادئ عملهم الخاصة، ويعود هذا بشكل أساسي للمساومات والتنازلات التي يضطرون للموافقة عليها بسبب عوامل خارجة عن سيطرتهم في أغلب الأحيان مثل التغيير في أولويات المانحين وقنوات التمويل. كان هناك إجماع من قبل المشاركين بأنهم، كمنظمات مجتمع مدني سورية، من المهم بالنسبة لهم أن يصيغوا مبادئ وقيم مرتكزة على التضمين، الشفافية والالتزام ببناء السلام أمام المجتمعات التي يدعمونها. ولكن حسب تعبيرهم لطالما كان هناك فصل بين المحافظة على تلك القيم والمبادئ والشراكة مع المجتمع الدولي.

بناء الشراكات

في سوريا، تضع الأمور المتعلقة بمن يمكن الشراكة معه؟ كيفية الشراكة؟ وحيثيات العمل بين الشركاء المنظمات المحلية السورية والدولية على حد سواء أمام مجموعة من الاعتبارات والمعضلات.

معرفة الطرف الذي يتم تمكينه

تركزت المحادثة بالنسبة للمنظمات الدولية حول "عدم فهم" موقع الشريك ضمن سياق المتغيرات الأشمل الذي يضم مختلف الجماعات الإثنية والدينية والأطراف المسلحة الحكومية وغير الحكومية. تحدث المشاركون خلال الاجتماعات الثلاثة حول المعضلات التي تواجههم في اختيار الشركاء المحليين وفهم من هو الطرف الذي سيكسب الشرعية من خلال تعامله معهم. وعبر البعض عن الاعتقاد بحتمية العمل مع أو ضمن مجموعات وأفراد ليس من المريح بشكل عام التعامل معهم. فهناك شبكة من العقوبات ومتطلبات العمل الملزمة بشدة والتي تبرز طبيعة بيئة العمل المتطلبة كهذه.

استقطاب وتسييس المجتمع المدني السوري

عبر العديد من المشاركين عن مخاوفهم من أن الانخراط الدولي، وبشكل غير متعمد، يعمل على استخدام وتسييس المجتمع المدني السوري ومن شأن هذا أن يزعزع قدرة هذا المجتمع على لعب دور قوي ومؤثر في عمليتي السلام والانتقال في سوريا. وتم تقديم الأمثلة التالية حول كيفية حدوث هذا الأمر:

تغيير الأولويات على الصعيد الدولي

أوضح المشاركون أنه في بداية الصراع السوري، كان معظم الدعم المقدم للمجتمع المدني يمر عبر المناطق المسيطر عليها من قبل المعارضة. ولكن هناك تصور في الوقت الحالي بأن موجة الصراع قد غيرت وجهتها وأن الحكومة السورية هي من تتولى السيطرة الآن، حيث نشهد تهاافت مفاجئ على العمل مع المجتمع المدني في تلك المناطق. ومع غياب التنسيق القوي في الاتصالات الجارية بهذا الشأن من قبل المجتمع الدولي، فإن هذه التطورات وللأسف تعمل على تغذية مخاوف ضمنية عميقة بأن المجتمع الدولي سوف "يتخلى" عن شركائه السابقين بعد أن أصبح "بغير حاجة إليهم" وبأنه في المرتبة الأولى "صديق مصالح" يوجه دعمه إلى الطرف الأقوى. وهذا بدوره يعمل على تغذية الإحساس بعدم الثقة والتنافس بين منظمات المجتمع المدني في مناطق مختلفة.

تغيير التصورات الدولية بخصوص المناطق التي من الممكن العمل فيها

وجهت انتقادات كبيرة لقرارات المجتمع الدولي بإيقاف جميع البرامج ما عدا الإغاثية منها في بعض المناطق مثل محافظة إدلب حيث تحولت هيئات الحكم المحلية إلى بنى غير مدعومة دولياً. تعزز قرارات من هذا النوع الاعتقاد بأنه يتم التخلي عن منظمات المجتمع المدني السورية واستخدامها من قبل المجتمع الدولي. ومن منظور حساس للنزاع أيضاً كان الجدل بأنها أيضاً تحد من قدرة هذه المنظمات على لعب دور فعال في تلك المناطق من أجل خلق فضاء عمل مدني والمحافظة عليه وتعزيز مقاربات عمل مرتكزة على الحوار من أجل حل المشكلات ومناقشة الاختلافات الموجودة. وهذا بدوره يمكن أن يعطي فرصة أكبر للإيديولوجيات المتطرفة السياسية والدينية لان تترسخ أكثر في المنطقة.

تركيز ضيق على تنمية المهارات

عبرت المنظمات السورية والدولية على حد سواء عن خوفها من أن نطاق التركيز في برامج بناء القدرات التي يطبقها المجتمع الدولي مع الشركاء المحليين هو ضيق جداً فيما يتعلق بمهارات محددة هم بحاجة إليها من أجل إيصال الخدمات المطلوبة. فالمستوى الأشمل من المهارات "الشخصية والغير تقنية" المتعلقة بالعمل المدني لا يتم تضمينه بشكل دوري في مناهج بناء القدرات. وإن تطور الأمر بهذا الشكل، تصبح منظمات المجتمع المدني السورية المحلية مجرد أداة لإيصال المساعدات الدولية بدل أن تلعب دوراً أكبر في أن تغدو أحد الشركاء المهمين في بناء السلام والعملية الانتقالية من خلال تيسير قنوات اتصال لمجتمعاتهم مع تلك العمليات.

خلق بيئة مؤهلة حساسة تجاه النزاع

في اليوم الثاني، سلط المنفذون الضوء على "الحاجة لمقاربة مرتكزة على الأدلة فيما يتعلق بحساسية النزاع لضمان أن البرامج الدولية تستجيب لسياق النزاع من خلال تخطيط حذر ومستمر مع الشركاء المحليين عند تقديم العون"

خلق بيئة مؤهلة حساسة تجاه النزاع

هناك زخم متصاعد من أجل العمل بأسلوب حساس للنزاع. فعلى سبيل المثال، تزامنت الاجتماعات التي عقدت في تشرين الأول ٢٠١٧ مع اجتماع رئيسي لمحليلين عقدته الأمم المتحدة والذي هدف أيضاً إلى تغذية الجهود المشتركة الرامية للعمل الحساس تجاه النزاع. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المانحين والمنظمات الدولية هم ملتزمون الآن على مستوى السياسات بالعمل الحساس للنزاع والبعض قد طور توجيهات محددة تدعم تنفيذ مشاريعهم في هذا السياق.

ولكن المشاركين قد اعترفوا بأن هناك عدم تطبيق لتلك الالتزامات على أرض الواقع، بما فيها الالتزام مع الشركاء المحليين باتباع مقاربات عمل حساسة للنزاع. ومن أجل العمل على التحديات المتعلقة بهذا الأمر والظاهرة في بيئة العمل الحالية، انخرطت الجهات المنفذة الدولية في تحليل مقتضب للعوامل الداخلية والخارجية التي يجب العمل على تمكينها كي يكونوا قادرين على تطبيق مقاربات عمل حساسة تجاه للنزاع:

- تحسين قدرات التحليل لدى الجهات السورية والدولية
- إقامة شبكات للوصول والتحقق المشترك من المعلومات الموثوقة
- الاستمرار في تحسين العلاقات مع المجتمعات المحلية
- الانخراط بشكل أكبر وعلى المستوى الاستراتيجي مع الشبكات والمراكز الموجودة العاملة على حساسية النزاع
- تكريس الموارد البشرية للعمل بشكل حساس تجاه النزاع ضمن المنظمات
- بناء شبكات خارجية مع منظمات وزملاء يمكنهم لعب دور نقدي بخصوص حساسية النزاع
- المزيد من المرونة من قبل المانحين
- وضع أطر زمنية على المدى الطويل للمشاريع
- تطوير مبادئ توجيهية مشتركة حساسة تجاه النزاع
- بناء الثقة من أجل عمليات تشارك المعلومات والتنسيق بين مراكز العمليات في المنطقة

اقتصاد الحرب

عبر العديد من المشاركين عن قلقهم من اقتصاد الحرب الناشئ والذي يزدهر في سوريا ومن أن الدعم الإغاثي يشكل جزءاً رئيسياً من هذه الأسواق الجديدة. قدمت المنظمات السورية على وجه الخصوص أمثلة عن حالات يتم فيها فرض ضرائب على الدعم الإغاثي والذي بدوره وعن غير عمد يدعم الفساد الموجود، أو يتم استغلاله من قبل أطراف النزاع لمصالحهم الخاصة.

وقد تحدث المانحون على وجه الخصوص حول قضية توجيه وتحويل الدعم من قبل حكومة دمشق والعاثدة إلى تأثير تلك الحكومة على المنظمات السورية العاملة في هذا المجال.

وبالرغم من الإدراك عالي المستوى والملحوظ لهذا التحدي عبر الاجتماعات الثلاثة، كان النقاش حول الطرق المعينة التي يتم فيها فرض الضرائب على المعونات وتغيير وجهتها أمراً حساساً للغاية. العديد من المنظمات قالوا بأنهم كانوا مترددين من طرح هذه النقطة مباشرة مع المانحين والشركاء خوفاً من التبعات السلبية للأمر وكان هذا يحد من النقاش الصريح حول إمكانية القيام بجهود متضافرة ومنسقة لمعالجة المشكلة.

ومن المحتمل أنه بسبب كون التعاطي مع المشكلة يندرج ضمن "المحظورات"، فإن العديد من المنظمات السورية قالوا بأنهم يقومون بالالتفاف عليها. كان هناك نزوع أخلاقي بين تلك المنظمات بأنه بوجود النفع القصير الأمد الذي يمكن أن يقدمه هذا الدعم اليومي (مثل إنقاذ الأرواح، تقديم حاجات ملحة أو تحرير مدنيين مخطوفين) فياستطاعتهم غض الطرف عن العواقب طويلة الأمد التي يمكن أن تحدث. وقد اعترف العديد منهم بأن عملهم يساهم في تغذية اقتصادات الحرب المحلية.

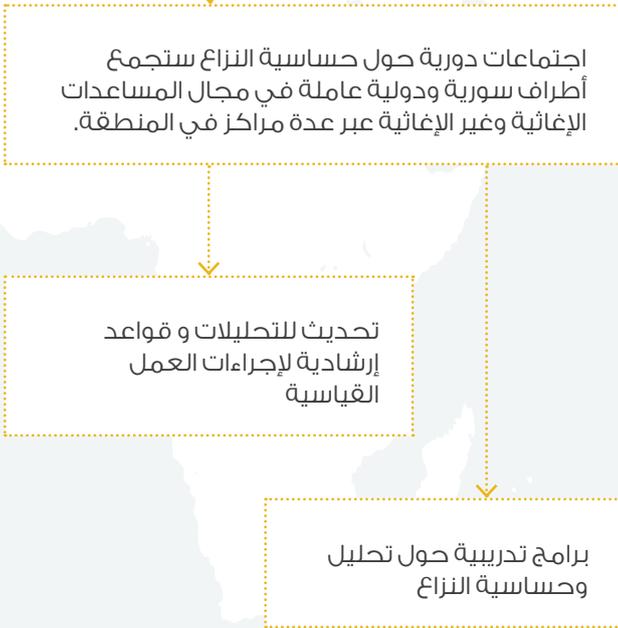
ومع كون الموضوع حساس لهذه الدرجة فإنه من المهم ألا يتم الحديث علناً حول أمور - حقيقية أو متصورة - متصلة بمنظمات المجتمع المدني المحلية بهذا الخصوص. أحد الأمثلة المتعلقة باقتصاد الحرب المحلي في إحدى المناطق في سوريا هو "الضريبة" التي تصر المجموعات المسلحة المحلية على جمعها هناك، وبحسب المشاركين، فإن تلك الجماعات طلبت 20% من ميزانية المشروع كضريبة ولكن معظم المنظمات المحلية قامت بالتفاوض حول "ضريبة" بين 5-10%. شرح أحد المشاركين الأمر بقوله، "ليس هناك خيار سوى دفع مبلغ ما؛ إن لم ندفع لن نستطيع العمل. وإن لم نعمل لن تتم تلبية حاجات المجتمع. هذه معضلتنا الأساسية". ■

تحليل حساسية النزاع

يمكن أن يساهم العون المقدم بشكل غير متعمد، مباشرة أو بشكل غير مباشر في تغذية الجهود الرامية لاستمرار الحرب، المحافظة على محركات النزاع والعنف القائم، بالإضافة إلى المساهمة في وجود ثقافة الفساد والجريمة. أوصى المشاركون بأنه من أجل معالجة تلك المشكلة يجب إيلاء المزيد من التفكير تجاه:

- خلق مجال "آمن" لمناقشة هذه القضية من دون الخوف من التبعات
- بناء نظام متين للمراقبة والتقييم (ضمن سياق الإدارة عن بعد) من أجل الإحاطة الكاملة وفهم - ومن ثم الحد من- الطرق التي يقوم من خلالها الدعم الدولي بالمساهمة في اقتصاد الحرب على المستوى المحلي والوطني.
- تعزيز عمليات التحليل بحيث يبقى المنفذون الدوليون على دراية أكبر بمن يتم تمكينه اقتصادياً عبر تدخلهم.
- تقليص فرص الفساد و"فرض الضرائب" عبر حلقات الإمداد من خلال العمل مباشرة مع ومن خلال المجتمعات المحلية.

استجابة لتلك التوصيات، تفتتح مبادرة التغيير السلمي عقد اجتماعات دورية حول حساسية النزاع والتي تجمع أطراف سورية ودولية عاملة في مجال المساعدات الإغاثية وغير الإغاثية عبر عدة مراكز في المنطقة. ستساهم هذه الجلسات المنظمة في توفير تحديث للتحليلات المتعلقة بهذا الأمر بالمجمل ومخاطبة تحديات ومعضلات معينة مرتبطة بحساسية النزاع من خلال صياغة قواعد إرشادية لإجراءات العمل القياسية (SOP). يتم تنسيق هذه الاجتماعات بالعمل مع المشاركين لتكون بالشكل الذي يلبي الاحتياجات الموجودة (مثلاً يمكن أن تتغير مدة الاجتماع من يوم كامل إلى نصف يوم في النهاية). بالإضافة إلى ذلك، سيتم بناء برامج تدريبية حول تحليل وحساسية النزاع ضمن هذه العملية كشكل من أشكال الدعم التقني الذي يمكن أن يستغل وجوده المشاركون. ستقوم مبادرة التغيير السلمي بالتنسيق عن قرب مع عمليات حساسة تجاه النزاع بقيادة الأمم المتحدة وغيرها من أجل ضمان أن تلك الاجتماعات تعمل بشكل داعم بجانب جهود أخرى حساسة للنزاع. ■



توصيات رئيسية

ومن ناحية المضمون تركزت التوصيات حول:

- أهمية ضمان أن هذه العملية قادرة على التعامل مع الأسئلة الاستراتيجية بخصوص حساسية النزاع بما يتضمن اختبار التوصيات والتخطيط لها. وتحقيقاً لهذه الغاية عبر المشاركون في اليوم الثالث عن الحاجة لضمان أن حساسية النزاع ظاهرة استراتيجياً أثناء وضع البرامج بخصوص سوريا. يمكن تحقيق هذا الأمر في المقام الأول من خلال تشجيع المانحين على صياغة وتأييد بيان التزام بحساسية النزاع على المستوى الاستراتيجي. فدفع المانحين للعب دور قيادي ظاهر يضمن بان تكون القرارات الاستراتيجية حول توفير دعم لعملية سلام طويل الأمد في سوريا حساسة تجاه النزاع.
- أهمية تطوير "إجراءات تشغيلية موحدة" وضوابط مشتركة بخصوص حساسية النزاع توجه عملية الدعم لسوريا مع ضمان أن البرامج والدعم المقدم يقلل من الضرر على المجتمعات ويوفر قيادة لتطبيق نهج وممارسات حساسة تجاه النزاع. ■

الإجماع الذي نتج عن الاجتماعات الثلاثة: أن هناك حاجة لإنشاء عملية من شأنها تعزيز الدعم الحساس تجاه النزاع في سوريا. ويتمثل جوهر هذه النقطة في التوصيات التالية:

- إنشاء منصة لمشاركة التحليلات والتفكير بطريقة نقدية بجدوى تحليل نمط العمل المترتب على المنظمات الدولية. على مثل تلك المنصات خلق "فضاء آمن" للانخراط في نقاشات صريحة حول الحالات التي ألحق أو يلحق فيه هذا الدعم الضرر، وأيضاً بالنسبة للمنظمات في مناطق المعارضة وتلك المدعومة حكومياً من أجل أن يتم اللقاء بينها والتفكير بشكل تشاركي بكيفية جعل عملهم حساس تجاه النزاع إلى أقصى درجة ممكنة.
- توسيع التمثيل في عملية تضمين جهات إغائية وغير إغائية وجلب ممثلين من مراكز جغرافية مختلفة وأيضاً من المنظمات الغير حكومية المحلية السورية، الجهات الدولية المنفذة والمانحين.
- تحديد مبادرين/منظمي اجتماعات محايدتين نسبياً لغرس الثقة بين المشاركين وضمان نزاهة العملية

الملحقات

يمكن لتقديم العون أن يعزز محركات النزاع ويلحق الضرر عندما:

يمكن لتقديم العون أن يعزز محركات النزاع ويلحق الضرر عندما: يرشخ أو يسبب المظالم

دعم تسويات سياسية غير شاملة

يمكن للوصول إلى اتفاق ما أن يكون أولوية على المدى القصير ولكن إقصاء مجموعات رئيسية عبر هذه الاتفاقات يمكن أن يزيد من المظالم أيضاً.

العمل مع الدولة أو تجاوزها

قد يكون العمل مع حكومة أو جيش (هو في الحقيقة أو تتم رؤيته) على أنه إقصائي، فاسد أو طرف للنزاع سبباً للرفض ومقوياً لأطراف النزاع. وفي نفس الوقت عدم العمل عبر القنوات الرسمية للدولة يمكن أن يكون مساوياً بالضرر كذلك.

تعزيز الانقسامات

يمكن أن يتم إيصال المساعدات بطريقة ترسخ التجارب المختلفة التي تعيشها الجماعات أو يبرز تقاليد/ ممارسات/ رموز انقسامية.

زعزعة الروابط

يمكن للتدخل أحياناً أن يضر بالأمر التي تربط بين المجموعات عبر خطوط النزاع مثل التجارب المشتركة أو التقاليد/ الممارسات/ الرموز الجامعة للناس. <

يرشخ أو يسبب المظالم

على المنظمات أن تكون مدركة لوجهة العون المقدم وتوزيع البضائع/ الخدمات. على من يعود بالنفع عملاً؟ من يمكن؟ ومن يقصي؟

السماح للنخب المسيطرة بوضع يدها على الموارد

على المنظمات أن تعي فيما إذا كانت الموارد والمنافع تتحول لصالح مجموعات معينة؟ هل هذا من شأنه تعزيز عدم المساواة والمحسوبيات وتقويض جهود التضمين؟

زعزعة الاقتصادات المحلية

تقديم العون يمكن أن يعزز الفساد من خلال طبقات متعددة من التعاقدات، أو يولد التنافس والصراع. ويمكن للمساعدات أيضاً أن تكون وبشكل غير متعمد جزءاً من الدوافع المغذية للنزاع.

نشر رسائل أخلاقية تعارض قيم مبادئ السلام

يمكن لعمل المنظمات بشكل غير متعمد أن يقوض فرص بناء السلام عندما يدعم أو يسمح بأمور كالفساد، عدم المساءلة والإفلات من العقاب بالانتشار من دون الوقوف في وجهها.

الملحق 1

لمحة عن حساسية النزاع

من المهم أن يكون عمك حساساً تجاه النزاع لأن من شأن ذلك:

التقليل من الضرر في الوقت الذي لا يمكن التخلص بشكل كامل من الضرر الحاصل في منطقة النزاع، تطبيق نهج حساس تجاه النزاع يمكن المنظمات من التقليل من الأضرار المحتملة.

زيادة فعالية المساعدة المقدمة: النزاع العنيف هو أحد العواقب الرئيسية أمام أي تدخل ولكن أسلوب العمل الحساس تجاه النزاع بدوره يدعم التنمية والسلام

تعزيز الفعالية من حيث التكلفة للبرامج " الوقاية خير من العلاج". والحساسية تجاه النزاع هي أقل تكلفة من التصدي للأزمات بعينها.

يمثل أحد الممارسات الجيدة للتنمية تساعد المشاورة والتمسك بزمام المبادرة البرامج بأن تكون أكثر استدامة

تعزيز إدارة المخاطر فهي تخفف من خطر وجوب إنهاء البرامج أو إغلاق مكاتب العمل بسبب العنف/عدم الاستقرار. وأيضاً تخفف من المخاطر المحتملة على فريق العمل والمستفيدين.

تتماشى مع نطاق الالتزامات بسياسة العمل: تقوم كل من مبادئ العمل الدولي السليم في الدول والأوضاع الهشة، خطة عمل أكر، الإعلان المشترك بشأن تقييمات ما بعد الأزمات وخطط الإنعاش بالزام مجتمع التنمية الدولية بالنشاطات التالية في البيئات الهشة أو العرصة لنشوب نزاعات:

■ تطوير فهم مشترك للسياق الذي يتم عبره تقديم العون بما يتضمن دراسة أسباب النزاع وهشاشة الوضع القائم.

■ الاتفاق على أهداف متعلقة ببناء السلام ومنع النزاع من شأنها معالجة أسباب النزاع وهشاشة الوضع القائم.

■ تحسين الروابط بين خطوات تقديم العون من أجل سد الفراغ بين الحاجات الإغاثية العاجلة، الاستقرار والتنمية على المدى الطويل.

■ المعرفة الجيدة والتخطيط للتفاعل بين الأغراض السياسية، الأمنية والتنمية.

■ زيادة المشاركة والمساءلة في برامج التنمية ما بعد النزاع من قبل الحكومات الوطنية، البرلمانات والمجتمع المدني.

■ تنمية قدرات، شرعية وأدوات المساءلة لدى مؤسسات الدولة كشرط أساسي للسلام من خلال مخاطبة قضايا مثل الحكم الديمقراطي.

يمكن للدعم المقدم لجهات معينة أن يؤدي وبشكل غير متعمد إلى الإخلال بالتماسك المجتمعي وتعزيز «محركات النزاع». يشير مصطلح حساسية النزاع إلى قدرة المنظمة على:

■ فهم سياق عملها

■ تحليل التفاعل بين سياق النزاع الحاصل وتدخلها

■ العمل بموجب هذا التحليل ونظيم العون الذي تقدمه للحد من الآثار الضارة والاستفادة قدر الإمكان من الفرص المتاحة لتعزيز السلام.

يمكن تقسيم حساسية النزاع من الناحية العملية إلى الخطوات التالية

ما الذي يجب فعله؟	كيف نقوم به؟
فهم السياق الذي تعمل به	القيام بتحليل للنزاع. العمل مع الآخرين من أجل مقاطعة معلوماتك وتحديث التحليلات الخاصة بك بشكل منتظم.
فهم التفاعل بين تدخلك والسياق الذي تعمل ضمنه	قم بربط تحليل النزاع الذي تقوم به مع دورة البرامج التي يتم من خلالها تدخلك. ويجب التأكد من أن التحليل الذي يتم تحديثه بانتظام يزدك بمعلومات ليس فقط حول التخطيط لهذه البرامج بل حول تنفيذها أيضاً.
قم بتطبيق هذا الفهم لتجنب الأثر السلبي والاستفادة من الأثر الإيجابي لأقصى حد.	تخطيط، تنفيذ، مراقبة وتقييم التدخل الذي تقوم به بطريقة حساسة تجاه النزاع القائم. وقم بتعديل أو إعادة تصميم برامجك عند الحاجة.

1. OECD, 3—4 April 2007, <http://www.oecd.org/dataoecd/61/45/38368714.pdf>

2. 2—4 September 2008, <https://www.oecd.org/dac/effectiveness/45827311.pdf>

3. Joint Declaration on Post-Crisis Assessments and Recovery Planning, 25 September 2008, https://ec.europa.eu/europeaid/file/55444/download_en?token=Bfmg46fh

موجز النقاشات - المنظمات السورية الغير حكومية، الجهات المنفذة الدولية والمانحين الدوليين

الاجتماع من المنظمات السورية الغير حكومية

التحديات الرئيسية في بناء القدرات من أجل بنضمين مبدأ حساسية النزاع

كان هناك فهم عميق لدى المنظمات الغير حكومية المشاركة بأن تحليل النزاع هو أحد عناصر العمل الأساسية من اجل العمل بطريقة حساسة للنزاع ولكن لا يوجد أدلة عملية كافية على استخدام هذا التحليل للتفكير بالتفاعل ثنائي الاتجاه بين سياق العمل والتدخل.

- العمليات الداخلية التي تحدث عنها المشاركون تبين بأن المنظمات المشاركة تميل لأن تستخدم هذا التحليل من أجل تقييم الأخطار لضمان سلامة الفريق وشرايح المستهدفين

هناك نزوع أخلاقي قوي بين المشاركين من المنظمات الغير حكومية بأنه بوجود النفع القصير الأمد الذي يمكن أن يقدمه هذا الدعم (مثل إنقاذ الأرواح، تقديم حاجات ملحة) يمكنهم غض الطرف عن العواقب طويلة الأمد التي يمكن أن تحدث وتكون منهجية العمل المطبقة في مرتبة أدنى من حيث الأولوية.

- وتم تقديم العديد من الشروحات الجلية التي تبين كيف أن تلك المفاضلات ضمن نهج العمل لها أبعاد منها على سبيل المثال أن عمل المنظمات السورية يغذي اقتصادات الحرب. ←

شارك في الاجتماع ممثلًا عن منظمات سورية غير حكومية تعمل في مناطق المعارضة والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة ومنخرطة في تقديم العون الإغاثي وغير الإغاثي على حد سواء.

ألتحديات الرئيسية في إيصال المساعدات الدولية

الصورة البراغماتية لمنظمات المجتمع المدني السوري لملائمة التغيرات في الأولويات السياسية الدولية

- الأولويات المحددة من قبل المنظمات أحياناً تكون مختلفة عن تلك المحددة من قبل المانحين، الأمر الذي يضطر المنظمات لتغيير وجهة عملها من أجل الحصول على الدعم في حين تبقى مشاريع أكثر إلحاحاً من دون تمويل.

تغيير أولويات المانحين وغياب الشفافية بخصوص التمويل المتوفر يؤدي في بعض الأحيان إلى:

- تشكيل تحالفات "يائسة ولكنهم بأمرس الحاجة لها" من أجل مواصلة العمل والحضور في المناطق الجغرافية التي انسحب منها المانحون الدوليون

- الاعتقاد بأنه عندما يقوم المانحون بالانسحاب من منطقة معينة سوف يخلق هذا مجال أكبر للإيديولوجيات المتطرفة، السياسية أو الدينية

- التنافس والتنازع بين المنظمات السورية
- عدم القدرة على تبني نهج طويلة الأمد وزعزعة العلاقات المحلية

- تعزيز الانقسامات و"ترسيخ" المواقف المؤدية لها
- حالات متعددة من تقديم العون سببت النزاع أو ألحقت أضراراً أخرى. على سبيل المثال:

- العنف بين مجموعات العمل المحلي بسبب اختيار المستفيدين

- تعطيل الأسواق الموجودة بسبب المساعدات (وعندما تتوقف المساعدات في مناطق معينة يكون من الصعب على هذه الأسواق معاودة العمل من جديد مخلفة بذلك السكان عاجزين عن الوصول لحاجات أساسية مثل الأدوية)



أدوات ودليل حساسية النزاع
وحدة جلب الاستقرار، حزيران ٢٠١٦
تم الوصول بتاريخ ١٨.١٢.١٨ عبر العنوان:

http://local.conflictsensitivity.org/wp-content/uploads/2015/04/6602_HowToGuide_CSF_WEB_3.pdf



دليل إلى حساسية النزاع
جمعية حساسية النزاع، شباط ٢٠١٢
تم الوصول بتاريخ ١٨.١٢.١٨ عبر العنوان:

<http://sclr.stabilisationunit.gov.uk/publications/programming-guidance/1037-conflict-sensitivity-tools-and-guidance/file>

الاجتماع مع المانحين الدوليين

- ضم الاجتماع ١٣ جهة مانحة إغاثية وغير إغاثية تمثل كندا، الاتحاد الأوروبي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا والمملكة المتحدة.
 - ركزت المجموعة نقاشها على التحديات التالية المرتبطة بحساسية النزاع؛
 - النزاع المحتمل بين المساعدات الإغاثية وغير الإغاثية الدعم الغير إغاثي يثير عدداً من المخاطر:
 - الاعتقاد بأنه متحيز سياسياً بسبب أن نسبة أكبر من العون الغير إغاثي يقدم في المناطق المسيطر عليها من قبل المعارضة. هناك حاجة لمزيد من الافكار من أجل العمل في النهاية على "دمج" المناطق التي تلقت أنواعاً مختلفة من الدعم.
 - الحاجة للتفكير بحذر بمن يتم إعطائه الشرعية من خلال الدعم الغير إغاثي المقدم.
 - إمكانية تعزيز سياق "الوضع الطبيعي" من خلال هذا العمل.
 - التمويل يمكن أن يبسبب ويقسم الهويات.
 - أهمية الصدق فيما يتعلق بالأخطار المرتبطة بحساسية النزاع في البرامج الإنسانية
 - أهمية التفكير بخصوص كيف يمكن لأشكال العون الإغاثي والغير إغاثي أن تدعم بعضها البعض
 - العون كنفوذ
 - الاعتراف بإمكانية أن يلحق العون الضرر من خلال التأثير على الاقتصاد المحلي وتغذية اقتصادات الحرب.
 - المخاوف المتعلقة بأن عامل الوقت جوهري فيما يتعلق بالتفكير بأن يكون لتقديم العون نفوذ سياسي محتمل، ولكن كان هناك اتفاق على أن هناك حاجة لمعلومات وتحليل أكثر من أجل اتخاذ القرارات بهذا الشأن؛ على سبيل المثال، هل الالتزام بإعادة الإعمار والتحكم بحجم هام من مساحة هذا العمل يمكن أن يخلق فرصة للنفوذ؟
 - الحاجة لفهم أعمق لكيفية العمل مع البنى المحلية وفهم صراع المصالح المحتمل وجوده بين الأطراف المحلية.
 - على العون المقدم أن يدعم تطوير عمليات فعالة وشاملة
 - كيف يمكن التأكد من أن الأطراف التي تكسب شرعية من خلال عملها بتقديم العون هي مدعومة من قبل بنى ومؤسسات تعزز التضمين والمساءلة؟
- كيف يمكن التأكد من أن الأدوات المستخدمة من قبل الجهات المانحة لا تزيد من قوة هؤلاء المستأمنين على العمل.
 - تقوية الانخراط على المستوى المجتمعي بعيداً عن التمويل – على سبيل المثال من خلال آليات مساءلة منظمة.
 - بناء روابط قوية بين مستوى المشروع/البرنامج والمستوى الاستراتيجي.

تحليل لمراكز التنسيق الحالية

- بوجود العديد من مراكز تقديم العون وتنسيق السياسات، يشير التحليل إلى أن هناك بعض الفرص المنتظمة من أجل:
 - اجتماع أطراف الدعم الإغاثي وغير الإغاثي والانخراط في عملية تخطيط وتحليل مشتركة حول القضايا الحساسة تجاه النزاع.
 - اجتماع الأطراف العاملة في مراكز إقليمية مختلفة وتبادل التحليلات فيما بينها من أجل الوصول إلى معلومات وبرامج أفضل حساسة تجاه النزاع.
 - اجتماع شريحة واسعة من المانحين والانخراط في تحليل مشترك بخصوص العون الذي يقدمونه (على سبيل المثال، لا تشارك كل من اليابان، سويسرا وهولندا في بعض منندبات التنسيق الرئيسية التي تم تحديدها من قبل المجموعة).

الاجتماع مع المنفذين الدوليين

حضر الاجتماع ممثلون عن ٢٥ منظمة غير حكومية دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة تعمل في مجالات متنوعة (الإغاثي، غير الإغاثي، بناء السلام) بالإضافة لنشاطات في كل من مناطق المعارضة وتلك المسيطر عليها حكومياً. قامت المجموعة بتحديد عدد من التحديات الحساسة تجاه النزاع ولكن تركز نقاشهم على

الفجوات في التحليل المطلوب سدها للدفع بالعمل الحساس للنزاع

صعوبة الوصول المباشر إلى العديد من المناطق يعني بأن الجهات الدولية تعتمد في عملها على شبكة محلية من مصادر المعلومات.

هذه المصادر ستكون بلا شك متحيزة في المعلومات التي تشاركها وسيكون لديهم دوافعهم الخاصة لعدم التحذير بخصوص حساسية النزاع (على سبيل المثال لأن هذا سيكون سبباً في وقف الدعم).

حتى عندما يتوفر تحليل قوي لا تتم مشاركته دائماً بسبب التنافس بين المنظمات

وحتى عند مشاركة التحليل بين المنظمات، فالفرص قليلة للاجتماع والتفكير النقدي بشكل صريح وتشاركي حول ما يعنيه هذا التحليل فيما يتعلق بما يتوجب على المجتمع الدولي عمله في هذه الحالة، أين، وكيف.

إلمام محدود بالتصورات الجيوسياسية الأوسع حول النزاع (على سبيل المثال لا يوجد اتفاق مع روسيا أو إيران لفهم كيف يمكن لنشاطاتها في جلب الاستقرار/إعادة الإعمار/بناء السلام التفاعل مع ما يتم العمل عليه من قبل الجهات الغربية).

الصعوبة في تقييم نوع التدخل المناسب، أين، ومتى

عكس النقاش النقاط أعلاه: غياب التحليل على المستوى الاستراتيجي يقلص من القدرة على بناء أحكام حساسة تجاه للنزاع حول نوع العمل الذي يمكن الانخراط به

■ مخاوف رئيسية متعلقة بالتوزيع الجغرافي للعمل في سوريا مع الاعتقاد بأن المنظمات الغير حكومية المشاركة تعمل بشكل أساسي في مناطق المعارضة وبقدرة وطرق محدودة للعمل أيضاً عبر خطوط النزاع

■ مخاوف رئيسية أيضاً بخصوص التوفيق بين المصالح المتضاربة حول منافع قصيرة الأمد مقابل الآثار الطويلة الأمد والحساسية تجاه النزاع (مشابهة لتلك التي عبرت عنها المنظمات السورية الغير حكومية)

■ مخاوف رئيسية حول الأنشطة والبرامج الحالية والتي تؤدي في نهاية المطاف لأن يعود الوضع إلى ما كان عليه سابقاً لأن هذه الجهات لا تعمل على دوافع النزاع.

■ صياغة شراكات حساسة تجاه النزاع مع الأطراف السورية

■ هناك مخاوف بأن تمويل الشراكات مسيس وبأن النهج المتبعة للقيام بهذه الشراكات قد أدت في النهاية إلى المزيد من عدم الثقة والانقسام بين المنظمات الغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني السورية. بالإضافة إلى أن الأساليب المتبعة لبناء شبكات بين منظمات المجتمع المدني السورية من المحتمل أنها حدثت من فضاء التعبير عن الاختلاف مخلفة بذلك شبكات "مزيفة" أو ضحلة للغاية.

■ مخاوف بأن النهج الحالية المتبعة من قبل المانحين والجهات المنفذة الدولية قد لا تكون تساهم بالشكل الأمثل بدعم الحفاظ على فضاء عمل مدني في سوريا.

■ محدودية فرص الوصول

■ تعمل التقييدات الحالية في الوصول إلى المناطق على الحد من مجتمعات المستفيدين الذين يتلقون المساعدة. وبشكل مشابه فإن القضايا المتعلقة بمحدودية الوصول إلى المناطق تقلل من موثوقية التحليل والمعلومات، والذي بدوره يقوض العمل الحساس تجاه النزاع.

■ محدودية فرص الوصول تضر بالمبادئ الأساسية التي تعمل بها تلك الجهات - الأمر الذي يمكن وعن غير قصد أن ينشر مجموعة من الرسائل "الأخلاقية" ضمن المجتمعات تخل بالعمل الحساس تجاه النزاع.

المساهمة في اقتصاد الحرب

كان هناك إقرار بالخطر الذي لا يمكن تجنبه من أن العون والمساعدات المقدمة تساهم في تغذية اقتصاد الحرب في سوريا. ولكن بالإضافة إلى استطلاع "العواقب السلبية المعيقة" للتدخل، استعرض المشاركون أيضاً "الفرص الإيجابية للاستفادة القصوى" من العمل الحساس تجاه النزاع من خلال تسليط الضوء على:

■ إمكانية تغيير شكل اقتصادات الحرب من خلال بناء أعمال شرعية وتشجيع تنافس السوق.

■ إمكانية تعزيز التبادل الاقتصادي والمبادرات المشتركة بين المجتمعات المقسمة.

Published January 2018

Charity No. 1162997
Company No. 07931944

Peaceful Change Initiative

UK Headquarters
25B Lloyd Baker Street
London WC1X 9AT
United Kingdom

peacefulchange.org